القضاء الإداري وتطبيقاته في النظام القانوني الجزائري

دراسة وفق التعديلات القانونية الجديدة

مبدأ المشروعية والرقابة القضائية

النظام القضائي الإداري في الجزائر

نظرية الاختصاص القضائي

الدعوى الإدارية
كوسيلة لتحريك الرقابة القضائية

تطبيقات القضاء الإداري

قضاء الإلغاء

قضاء التعويض

الدكتور بوطبة مراد

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس

Dar El Kitab
El Hadith
دار الكتاب الحديث

Scanné avec CamScanner

فهرس المحتويات

مقدمة 9

القسم الأول رقابة القضاء الإداري على أعمال الإدارة العامة 13

الباب الأول مبدأ المشروعية أساس الرقابة القضائية على أعمال الإدارة.....15

الفصل الأول- نطاق مبدأ المشروعية.....16

المبحث الأول: مدلول مبدأ المشروعية 16

المطلب الأول: المفهوم الواسع لمبدأ المشروعية 16

المطلب الثاني: المفهوم الضيق لمبدأ المشروعية 17

المبحث الثاني: حدود مبدأ المشروعية.....19

المطلب الأول: السلطة التقديرية للإدارة 19

الفرع الأول- تعريف السلطة التقديرية وتمييزها عن السلطة المقيدة: 19

الفرع الثاني- أمثلة عن التصرفات التي تملك الإدارة فيها سلطة تقديرية: 20

الفرع الثالث- قيود ممارسة السلطة التقديرية: 21

المطلب الثاني: الظروف الاستثنائية 22

الفرع الأول: حالتي الطوارئ والحصار 24

الفرع الثاني: الحالة الاستثنائية 26

الفرع الثالث: حالة الحرب 28

المطلب الثالث: أعمال السيادة 32

الفرع الأول: تعريف أعمال السيادة 32

الفرع الثاني: معيار تمييز أعمال السيادة عن أعمال الإدارة 33

الفرع الثالث: موقف التشريع والقضاء في الجزائر من أعمال السيادة 36

الفصل الثاني- مصادر مبدأ المشروعية الإدارية 38

المبحث الأول: المصادر المكتوبة للمشروعية الإدارية 38

المطلب الأول: التشريع الأساسي- الدستور 38

المطلب الثاني: التشريع الدولي- المعاهدات والاتفاقيات الدولية.....40

Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث: التشريع العادي- القانون.....41
المطلب الرابع: التشريع الفرعي-التنظيم 42
المبحث الثاني: المصادر غير المكتوبة للمشروعية الإدارية.....44
المطلب الأول: العرف.....44
المطلب الثاني: المبادئ العامة للقانون 45
الفصل الثالث- تفعيل الرقابة على أعمال الإدارة العامة ضمانة لحماية مبدأ المشروعية ...47
المبحث الأول: الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة العامة.....47
المطلب الأول: أنواع الرقابة الإدارية 48
الفرع الأول: الرقابة الإدارية الداخلية.....48
الفرع الثاني: الرقابة الإدارية الوصائية.....50
الفرع الثالث: الرقابة الإدارية من لجان أو هيئات خاصة.....51
المطلب الثاني: وسائل تحريك الرقابة الإدارية 52
الفرع الأول: التحرك التلقائي.....53
الفرع الثاني: التظلم 53
الفرع الثالث: طلب المصادقة على الأعمال 54
المبحث الثاني: الرقابة السياسية على أعمال الإدارة العامة.....55
المطلب الأول: مفهوم الرقابة البرلمانية باعتبارها أبرز صور الرقابة السياسية.....55
المطلب الثاني: وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة.....56
الفرع الأول: السؤال والمناقشة.....56
الفرع الثاني: الاستجواب.....56
الفرع الثالث: مناقشة بيان السياسة العامة.....57
الفرع الرابع: لجان التحقيق.....58
الفرع الخامس: المصادقة على قانون المالية والرقابة على تنفيذه 58
المطلب الثالث: صور أخرى من الرقابة السياسية.....59
الفرع الأول: الاقتراع العام 59
الفرع الثاني: رقابة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط 59
الفرع الثالث: رقابة الرأي العام والصحافة 60
المبحث الثالث: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة 60
المطلب الأول: تحديد مفهوم الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة 61
الفرع الأول: تعريف الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة 61
الفرع الثاني: خصائص الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة.....62

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني: أنظمة الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة 63
الفرع الأول: نظام القضاء الموحد 64
الفرع الثاني: نظام القضاء المزدوج 66
المطلب الثالث: تطور الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة في الجزائر 68
الفرع الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال 68
الفرع الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال 69

الباب الثاني الدعوى الإدارية كوسيلة لتحريك لرقابة على أعمال الإدارة العامة حماية لمبدأ المشروعية.....73

الفصل الأول: تحديد مفهوم الدعوى الإدارية.....74
المبحث الأول: تعريف الدعوى الإدارية.....74
المطلب الأول: تحديد معنى مصطلح الدعوى الإدارية وعلاقته بالمصطلاحات المشابهة ...74
المطلب الثاني: التعريف المختار للدعوى الإدارية 76
المبحث الثاني: طبيعة الدعوى الإدارية وخصائصها الذاتية.....79
المطلب الأول: الطبيعة القانونية للدعوى الإدارية.....79
الفرع الأول: اختلاف الآراء في تكييف طبيعة الدعوى الإدارية 79
الفرع الثاني: التكيف الراجح لطبيعة الدعوى الإدارية.....80
المطلب الثاني: الخصائص الذاتية للدعوى الإدارية.....81
الفرع الأول: دعوى ينظر فيها القضاء الإداري 82
الفرع الثاني: اختلاف مركز أطراف الدعوى الإدارية 82
الفرع الثالث: تطبيق قواعد القانون الإداري باعتبارها قواعد غير مألوفة على الدعوى الإدارية 83
الفرع الرابع: الطبيعة الخاصة لهدف الدعوى الإدارية 84
الفرع الخامس: الدعوى الإدارية ذات إجراءات قضائية خاصة.....84
المبحث الثالث: تمييز الدعوى الإدارية عن المفاهيم المشابهة لها.....86
المطلب الأول: الدعوى الإدارية والخصومة الإدارية 86
المطلب الثاني: الدعوى الإدارية والمنازعة الإدارية 87
المطلب الثالث: الدعوى الإدارية والتظلم الإداري 88
المطلب الرابع: الدعوى الإدارية والدعوى العادية.....89
الفصل الثاني- عملية تصنيف الدعاوى الإدارية 91

Scanné avec CamScanner

المبحث الأول: التقسيم التقليدي للدعوى الإدارية- حجم سلطات القاضي في الدعوى 91
المطلب الأول: دعوى التفسير الإدارية 92
المطلب الثاني: دعوى فحص مشروعية القرارات الإدارية 93
المطلب الثالث: دعوى إلغاء القرارات الإدرايةة.....95
المطلب الرابع: دعاوى القضاء الكامل.....96
المطلب الخامس: الدعوى الزجرية أو العقابية 97
المبحث الثاني: التقسيم الحديث للدعاوى القضائية الإدارية-المركز القانوني للدعوى 99
المطلب الأول: الدعاوى الموضوعية أو العينية 99
المطلب الثاني: الدعاوى الشخصية 100
المبحث الثالث: التقسيم المختلط للدعاوى القضائية الإدارية-حجم سلطات القاضي والمركز القانوني 102
المطلب الأول: دعاوى المشروعية- قضاء المشروعية 102
الفرع الثاني: دعاوى الحقوق- قضاء الحقوق 103
الفصل الثالث: الجهات القضائية المختصة بالفصل في الدعوى الإدارية.....105
المبحث الأول: توزيع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء العادي.....105
المطلب الأول: معايير توزيع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء العادي في النظرية العامة.....106
الفرع الأول: المعيار العضوي 106
الفرع الثاني- المعيار المادي أو الموضوعي:.....107
المطلب الثاني: معايير توزيع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء العادي في القانون الجزائري.....108
الفرع الأول: المعيار العضوي كقاعة عامة في توزيع الاختصاص.....109
الفرع الثاني: استثناءات المعيار العضوي.....110
المبحث الثاني: توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الإداري 115
المطلب الأول: اختصاص المحاكم الإدارية.....115
الفرع الأول: التعريف بالمحاكم الإدارية.....115
الفرع الثاني: مجال اختصاصات المحاكم الإدارية 117
المطلب الثاني: اختصاص المحاكم الإدارية للاستئناف.....120
الفرع الأول: التعريف بالمحاكم الإدارية للاستئناف 120
الفرع الثاني: مجال اختصاصات المحاكم الإدارية للاستئناف.....122
المطلب الثالث: اختصاص مجلس الدولة 124

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: التعريف بمجلس الدولة.....124
الفرع الثاني: مجال الاختصاصات مجلس الدولة.....130
المبحث الثالث: تنازع الاختصاص القضائي بين القضاء العادي والقضاء الإداري.....133
المطلب الأول: التعريف بمحكمة التنازع.....133
الفرع الأول: الأساس الدستوري والقانوني لمحكمة التنازع.....133
الفرع الثاني: تشكيلة محكمة التنازع.....134
الفرع الثالث: تنظيم محكمة التنازع:.....135
المطلب الثاني: مجال اختصاص محكمة التنازع.....135
الفرع الأول: التنازع الإيجابي.....135
الفرع الثاني: التنازع السلبي.....136
الفرع الثالث: تناقض الأحكام.....136
الفرع الرابع: الإحالة.....137
المطلب الثالث: إجراءات رفع الدعوى أمام محكمة التنازع والفصل فيها.....138
الفرع الأول: إجراءات رفع الدعوى أمام محكمة التنازع.....138
الفرع الثاني- إجراءات الفصل في الدعوى:.....139

القسم الثاني تطبيقات رقابة القضاء الإداري على أعمال الإدارة العامة قضاء الإلغاء.....143

الباب الأول قضاء الإلغاء.....145

الفصل الأول: تحديد مفهوم دعوى الإلغاء باعتبارها وسيلة تطبيق قضاء الإلغاء.....146
المبحث الأول: تعريف دعوى الإلغاء.....146
المطلب الأول: تحديد معنى مصطلح دعوى الإلغاء.....146
المطلب الثاني: التعريف المختار لدعوى الإلغاء.....148
المبحث الثاني: خصائص دعوى الإلغاء.....150
المطلب الأول: الخصائص التي ترجع إلى طبيعة دعوى الإلغاء.....150
الفرع الأول: دعوى الإلغاء دعوى قضائية إدارية.....150
الفرع الثاني: دعوى الإلغاء دعوى موضوعية وعينية.....151
الفرع الثالث: دعوى الإلغاء من قضاء المشروعية.....151
المطلب الثاني: الخصائص التي ترجع إلى إجراءات دعوى الإلغاء.....152

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: دعوى الإلغاء دعوى ذات إجراءات ونظام قانوني خاص 152
الفرع الثاني: دعوى الإلغاء من النظام العام..... 153
المبحث الثالث: تمييز دعوى الإلغاء عن باقي الدعاوى القضائية الإدارية..... 154
المطلب الأول: دعوى الإلغاء ودعوى فحص المشروعية 154
المطلب الثاني: دعوى الإلغاء ودعوى التفسير 155
المطلب الثالث: دعوى الإلغاء ودعاوى القضاء الكامل..... 156
المطلب الرابع: دعوى الإلغاء والدعوى الزجرية 157
الفصل الثاني: شروط رفع دعوى الإلغاء 158
المبحث الأول: الشروط العامة لدعوى الإلغاء 158
المطلب الأول: الشروط المتعلقة بعريضة الدعوى..... 158
المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بالطاعن أو المدعي..... 160
الفرع الأول: شرط الصفة..... 160
الفرع الثاني: شرط المصلحة 161
الفرع الثالث: شرط الأهلية..... 162
المبحث الثاني: الشروط الشكلية الخاصة بدعوى الإلغاء 164
المطلب الأول: شرط وجود قرار إداري مطعون فيه بالإلغاء 164
الفرع الأول: أن يكون عملا قانونيا تنفيذيا..... 165
الفرع الثاني: أن يكون عملا قانونيا انفراديا 166
الفرع الثالث: أن يصدر عن سلطة إدارية..... 167
الفرع الرابع: أن يلحق القرار محل الطعن أذى بذاته..... 168
المطلب الثاني: شرط الاختصاص..... 168
المطلب الثالث: شرط الميعاد 170
الفرع الأول: حساب الميعاد 170
الفرع الثاني: كيفية حساب الميعاد 173
الفرع الثالث: تمديد الميعاد..... 174
المبحث الثالث: الشروط الموضوعية الخاصة بدعوى الإلغاء 176
المطلب الأول: عيوب المشروعية الخارجية..... 176
الفرع الأول: عيب عدم الاختصاص 176
الفرع الثاني: عيب مخالفة الشكل والإجراءات 181
المطلب الثاني: عيوب المشروعية الداخلية..... 184
الفرع الأول: عيب السبب 185

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: عيب مخالفة القانون 187
الفرع الثالث: عيب الانحراف في استعمال السلطة 189
الفصل الثالث: الآثار المترتبة على رفع دعوى الإلغاء 192
المبحث الأول: تنفيذ القرار الإداري أثناء دعوى الإلغاء 192
المطلب الأول: الطعن القضائي غير موقف للقرار المطعون فيه كأصل عام 193
المطلب الثاني: وقف تنفيذ القرار الإداري 194
الفرع الأول: الوقف الإداري لتنفيذ القرار الإداري 194
الفرع الثاني: الوقف القضائي لتنفيذ القرار الإداري 195
المبحث الثاني: تنفيذ الحكم الفاصل في دعوى الإلغاء 199
المطلب الأول: حجية الحكم الفاصل في دعوى الإلغاء 199
الفرع الأول: الحجية النسبية 199
الفرع الثاني: الحجية المطلقة 200
المطلب الثاني: نفاذ الحكم الفاصل في دعوى الإلغاء 201
الفرع الأول: القاعدة العامة في نفاذ الحكم الفاصل في دعوى الإلغاء 201
الفرع الثاني: وقف تنفيذ الحكم الفاصل في دعوى الإلغاء كاستثناء 201
المطلب الثالث: تنفيذ الإدارة للحكم الفاصل في دعوى الإلغاء 202
الفرع الأول:التزام الإدارة بتنفيذ الحكم الفاصل في دعوى الإلغاء بحسن نية 202
الفرع الثاني: امتناع الإدارة عن عرقلة تنفيذ الحكم الفاصل في دعوى الإلغاء 203
المبحث الثالث: امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم الفاصل في دعوى الإلغاء 203
المطلب الأول: حالات امتناع الإدارة عن التنفيذ 203
الفرع الأول: الامتناع الصريح عن تنفيذ حكم الإلغاء 204
الفرع الثاني: الامتناع الضمني عن تنفيذ حكم الإلغاء 204
المطلب الثاني: وسائل إجبار الإدارة على تنفيذ حكم الإلغاء 205
الفرع الأول: توجيه الأوامر للإدارة تتعلق بالتنفيذ 205
الفرع الثاني: اللجوء إلى فرض الغرامة التهديدية 206
الفرع الثالث: تحمل المسؤولية عن عدم تنفيذ حكم الإلغاء 207

الباب الثاني قضاء التعويض 213

الفصل الأول: تحديد مفهوم دعوى التعويض 214
المبحث الأول: تعريف دعوى التعويض 214

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: قيام المسؤولية على أساس الخطأ 261
الفرع الأول: أركان المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ 262
المطلب الثاني: قيام المسؤولية الإدارية بدون خطأ 275
الفرع الأول: أركان المسؤولية الإدارية بدون خطأ 275
الفرع الثاني: حالات الإعفاء والتخفيف من المسؤولية الإدارية بدون خطأ 277
المبحث الثالث: التعويض كجزاء لقيام المسؤولية الإدارية 278
المطلب الأول: تحديد مفهوم التعويض 279
المطلب الثاني: أنواع التعويض 280
الفرع الأول: التعويض عن الضرر المادي 280
الفرع الثاني: التعويض عن الضرر الجسدي 280
الفرع الثالث: التعويض عن الضرر المعنوي 281
المطلب الثالث: طبيعة التعويض 281
الفرع الأول: التعويض العيني 282
الفرع الثاني: التعويض بمقابل نقدي 283
الفرع الثالث: التعويض غير النقدي 284
المطلب الرابع: كيفية تقدير التعويض 284
الفرع الأول: مبادئ تقدير التعويض 284
الفرع الثاني: تاريخ تقدير التعويض 287
قائمة المصادر والمراجع 289
فهرس المحتويات 307

Scanné avec CamScanner

القضاء الإداري وتطبيقاته في النظام القانوني الجزائري

دراسة وفق التعديلات القانونية الجديدة

المؤلف : الدكتور بوطبة مراد من مواليد 1981 بمدينة برج بوعريرج- الجزائر.متحصل على:

لسانس في الحقوق من جامعة أمحمد بوقرة بومرداس. لسانس في الشريعة الإسلامية- تخصص أصول الفقه- من جامعة الجزائر1. ماجستير في القانون العام- تخصص الدولة والمؤسسات العمومية- من جامعة الجزائر1. دكتوراه في القانون العام من جامعة الجزائر 1. التأهيل الجامعي من جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

أستاذ القانون العام في جامعة بومرداس، درّس العديد من المقاييس منها: القانون الدستوري، القانون الإداري، الإدراة العامة، المؤسسات الدستورية، الوظيفة العامة، قانون العمل، تسيير الموارد البشرية، المنازعات الإدارية.

أستاذ سابق في جامعة محند أولحاج- البويرة-، وفي جامعة الدكتور يحي فارس- المدية-.

للمؤلف العديد من الكتب والمطبوعات البيداغوجية في تخصص القانون العام ومجموعة من البحوث منشورة في مجلات متخصصة.

أشرف المؤلف على تنظيم والمشاركة في ملتقيات وطنية ودولية، ويمارس مهام الخبرة العلمية في العديد من الجامعات والمجلات المتخصصة. تولى المؤلف العديد من الوظائف الإدارية والبيداغوجية منها: نائب رئيس قسم القانون العام مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي، مسؤول فريق تخصص القانون العام، رئيس لجنة تكوين الدكتوراه شعبة الحقوق.

هذا الكتاب : يتناول هذا الكتاب بالدراسة والتحليل موضوع القضاء الإداري وتطبيقاته في النظام القانوني الحزائري، من خلال تأصيل عملية رقابة القضاء الإداري على أعمال الإدارة العامة، ثم دراسة أهم تطبيقات عملية الرقابة على أعمال الإدارة العامة: قضاء الإلغاء، وقضاء التعويض.

تظهر أهمية هذا الكتاب في إحاطته بموضوع القضاء الإداري وتطبيقاته وفق آخر التعديلات الدستورية والقانونية، لاسيما التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي دعّم مبدأ التقاضي على درجتين باستحداث المحاكم الإدارية للاستئناف وكذا التعديلات القانونية الصادرة سنة 2022 التي مست قانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون التنظيم القضائي وكذا قانون مجلس الدولة.

اعتمدنا في دراسة وتحليل موضوعات هذا الكتاب على النصوص القانونية والأحكام القضائية والآراء الفقهية لتأصيل معلومات وبيانات الدراسة بأسلوب قانوني مباشر وبسيط.

نتمنى أن يكون هذا الكتاب إضافة نوعية إلى المكتبة القانونية في مجال القضاء الإداري في الجزائر، ونرجو أن يفيد المهتمين بالدراسات القانونية من باحثين قانونين وقضاة ومحامين، ويكون لهم مرجعا وسندا في هذا الفرع الهام من فروع القانون الإداري.

ISBN 978-9-94-728461-2

9 789947 284612

العنوان : 03 شارع بودربالة حميدات أولاد فايت

الجزائر العاصمة - الجزائر

هاتف: 023280048

فاكس:023349163

هاتف نقال:055058748

البريد الالكتروني dk.hadith@yahoo.fr

Dar El Kitab El Hadith

دار الكتاب الحديث

Scanné avec CamScanner